مصر والدول العربية

شعبة اقتصاد

دكتورة

علا عادل علي عبد العال

استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة دمياط

كلية التجارة

قسم اقتصاد

٢- مقومات التكامل الاقتصادي :

تتطلب مهمة بلوغ التكامل الاقتصادي العربي توافر عوامل اقتصادية تعد أساساً يقوم عليها هذا التكامل . ويمكن عرض المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي فيما يلي :

٢-١ مجموعة المقومات الاقتصادية الأساسية من عوامل الإنتاج :

أ)الموارد الطبيعية :من المفترض عدم قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول تفتقر إلى موارد الثروة الأساسية .فأي تكامل بين دول تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية لن يكون ذا نفع كبير لها ، ذلك لأن تكاملها لن يكون تكامل الأنداد المتساويين في المزايا والالتزامات وإنما يكون مجرد فتح أسواقها لمنتجات الدول الأخرى التي تتكامل معها والغنية بمواردها الطبيعية دون رعاية أو حماية جمركية مما يتيح لهذه الدول الأخيرة أن تسيطر اقتصادياً عليها . كما لا يكفي أن تتوفر موارد الثروة الطبيعية في الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي وإنما يكون من الضروري أن تكون هذه الموارد قابلة للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل وتنشيط فاعليته.

وإذا ما نظرنا للدول العربية لوجدناها غنية بثروات طبيعية متنوعة تؤهلها إذا ما أُحسن استغلالها للقيام بصناعات ضخمة ، غير أن الملاحظ أن هذه الثروات برغم تنوعها ووجودها في الأقطار العربية بشكل وفير إلا أن المشكلة في أنها تتوزع بين هذه الدول بنسب متفاوتة .

وربما هذا التفاوت في التوزيع هو ما يخلق ضرورة التكامل فيما بينها لتعم الاستفادة كل الدول العربية .

ب)الموارد المالية : إذا ما نظرنا لهذا المورد لوجدنا الدول العربية النفطية تمتلك أغلبه وذلك نتيجة تنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره في السبعينات وحتى مع التذبذب الذي حدث مؤخراً في أسعار هذا المورد النفطي ، وتكمن المشكلة في أن تلك الفوائض المالية العربية المتراكمة تأخذ طريقها في الغالب إلى الأسواق المالية الغربية إما في شكل استثمارات مباشرة أو عقارات أو ودائع لدى البنوك الأجنبية . ويرجع ذلك إلى عدم تناسب تلك الفوائض مع حجم الدول التي تملكها .

جـ) الموارد البشرية :من العوامل المؤدية لنجاح التكامل الاقتصادي توفر الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء من أجل تحقيق أكفأ استخدام ممكن لموارد الدول أعضاء التكامل بنقل فائض العمالة من الدول المكتظة بهم نحو الدول التي تعاني من نقصهم . غير أنه في الواقع لن يُحدث التكامل أثره إلا إذا تميزت اليد العاملة بالمهارة والكفاءة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد ومن ثم زيادة الإنتاج الكلي تعاني هذه الموارد في الدول العربية أيضاً من مشكلة سوء توزيعها بين أقطار الوطن العربي ، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من التفاوت بين السكان والمساحة والتي تنعكس على الكثافة السكانية المتباينة في الأقطار العربية .

فبعض الدول تعاني من تضخم سكاني وما تفرزه من مشكلة بطالة ، في حين تعاني بعض الدول الأخرى من مشكلة الخفة السكانية وعدم استغلال الموارد بشكل أمثل.

من كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن توفر الموارد أحد المقومات الهامة لقيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية وأن المشكلة تنشأ من عدم تناسب توزيع الموارد الاقتصادية الموجودة بالأقطار العربية وليس بسبب قلة هذه الموارد أو عدم كفايتها.

٢-٢- توفر وسائل النقل والمواصلات:

من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي توفر وسائل النقل والمواصلات في الدول الأعضاء حيث تعمل على ربط دول التكامل ببعضها مما يؤثر بدرجة كبيرة في قابلية نقل وتصدير المنتجات الزراعية والسلع المصنوعة وما يسبق ذلك عادة من عمليات تجميع الأيدي العاملة والمواد الخام والسلع نصف المصنعة اللازمة لعمليات الإنتاج كما تيسر سبل انتقال الأفراد كما تشجع الاستثمار الإقليمي بوجه عام.ونظراً لما لهذا المقوم من أهمية يكون من الضروري التأكيد مقدماً في مشاريع التكامل الاقتصادي على ضرورة توافر وسائل النقل والمواصلات في الدول الأعضاء والعمل على الإكثار منها وتوسيع شبكة الطرق والخطوط الحديدية التي تربط المدن الكبرى والأسواق ومناطق الإنتاج.

٢-٣ المقومات الاجتماعية وتتمثل في :

- الوحدة الدينية فمعظم الدول العربية يوحدهم رباط الدين
- التاريخ المشترك فالدول العربية ترتبط مع بعضها تاريخياً منذ ظهور الإسلام غير أن هذه الوحدة تعرضت للتفكك بسبب ما عانت منه كثير من هذه الدول من استعمار.
- اللغة المشتركة وهي اللغة العربية
- التقارب الجغرافي فهذا التقارب يتيح لها انخفاض تكاليف النقل وسرعته
- الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدول العربية خاصة من الناحية الاقتصادية حيث تتوسط ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا ، كما تطل على البحر الأبيض والأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي ومضيق جبل طارق.

من خلال ما تم عرضه من مقومات للتكامل الاقتصادي العربي يمكن استنتاج أن الدول العربية لو استغلت تلك المقومات في إقامة تكاملها لشكلت قوة اقتصادية هائلة .

٣- مفهوم التكامل الاقتصادي :

يختلف مفهوم التكامل الاقتصادي باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية ، بل أنها تختلف من رؤية فرد لرؤية آخر ، ومن ثم تتعدد تعريفات التكامل حيث يرتبط كل منها بتجربة تكاملية معينة أو بمنهج اقتصادي معين ومن ثم يكون مقبولاً وملائماً في إطار التجربة أو المنهج الذي يتبناه .

وأياً ما كان معنى التكامل إلا أنه لابد من التمييز بين التكامل كعملية والتكامل كواقع .

فالتكامل كعملية يُنظر له على كونه كافة الإجراءات التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة ، أما التكامل كواقع يمثل الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات الدول المختلفة .

ومن المفاهيم المتعددة للتكامل أنه :

" عملية تنسيق مستمرة ومتصلة وصيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية ، وتتضمن مجموعة إجراءات تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة من السلع والخدمات وعناصر الإنتاج (أشخاص ورؤوس أموال) فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع وزيادة دعم القدرات الاقتصادية والاجتماعية للدول المشتركة في التكامل ، وتسهيل الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول "

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إطلاق حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والتنسيق بين هذه السياسات لا يعني بالضرورة توحيدها ، وإنما يعني المساعدة على خلق ظروف متشابهة بين دول اعضاء التكامل دون تمييز.

في ضوء هذا التعريف يمكن أن نحدد أهداف التكامل ومنها :

-الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه ، وذلك نتيجة حرية تبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول وترشيد الاقتصاد . فبالنسبة لإلغاء القيود على حركة السلع نجد أن الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي هو عادة ضيق السوق المحلية وعدم قدرتها على امتصاص جميع كميات السلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية في الدولة ومن ثم تتكدس مما ينشأ عنه خسائر للاقتصاد القومي . ومن المعروف أن زيادة حجم السوق إما أن تتم عن طريق التوسع الرأسي أي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تطبيق سياسة إنمائية تهدف لزيادة متوسط دخل الفرد . كما يمكن أن تتم من خلال التوسع الأفقي والذي يتحقق بزيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات وذلك من خلال القيام بعمليات التكامل الاقتصادي.

أما عن إلغاء القيود على حركة الأشخاص فإن ذلك يفتح أبواب الهجرة بين الدول المتكاملة سعياً وراء الأجر الأعلى أو العمل الأنسب مما يؤدي بشكل ما لإعادة توزيع السكان في البلاد المعنية بما يحقق التناسب بين أعدادهم والموارد المتاحة وما يتبع ذلك من القضاء على البطالة في الدول المكتظة بالسكان وتخفيض العجز في الأيدي العاملة المدربة مع ارتفاع في مستوى المعيشة واستخدام كفء للموارد.

وعن إلغاء القيود الخاصة بحركة رؤوس الأموال فإن الهدف الرئيسي من ذلك استثمارها في نواحي الإنتاج والبيع والتسويق وتنشيط التجارة وزيادة الإنتاج ، فمن المعلوم أن التكامل الاقتصادي يخلق نظرة تفاؤلية تجاه المستقبل مما يؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار.

-اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، فبالإضافة لما يفرزه التكامل من تخفيض تكلفة الإنتاج نتيجة توفير بنية أساسية جيدة تيسر انتقال السلع عبر الحدود ، وكذلك ما ينشأ عنه من اتساع حجم السوق والذي يحث على إقامة صناعات جديدة أو التوسع في صناعات قائمة لمقابلة الزيادة في حجم الطلب على منتجات الدول الأعضاء، نجده يتيح للدول الأعضاء إقامة مشروعات مشتركة ضخمة يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسئوليتها ، خاصة تلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها ، أو مستوً عالٍ من الخبرات الفنية ، أو أسواق واسعة ، مما يشكل عاملاً ديناميكياً يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة ، حيث أن هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشيداً وإنتاجاً وتوزيعاً.

- تهدف الدول المنضمة للتكامل الاقتصادي لتنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي سواء من حيث القيود النوعية والكمية ، أم من حيث المعاملة التي تُمنح لبعض الدول والتي تساعد على تشجيع التبادل بينها وزيادة الطلب على المنتجات ومن ثم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، كما يُمكن الدول الأعضاء من التصدي للاضطرابات والأزمات الاقتصادية المالية ؛ حيث يجعلها تضع برامج مشتركة للإنذار المبكر لتلك الأزمات التي تصيب الأسواق العالمية والمحلية.

- وضع خطة مشتركة للتنمية تسمح بخلق فرص عمل كما تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيراً ما تعترض تنفيذ المشروعات .

- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي بما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقاً للأسس الاقتصادية ، وبما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد على العلم والتكنولوجيا والاستخدام الأمثل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية .

-زيادة قوة المساومة وتحسين شروط التبادل التجاري بها ؛ حيث يؤدي التكامل بين الدول النامية ، خاصة العربية منها ، إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة أكبر من التجارة الدولية عن تلك التي تتحكم فيها دولة منفردة ، ومن ثم يقوى موقفها التفاوضي من السوق العالمي سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل ، أو الرسوم الجمركية مما يكون له أكبر الأثر على التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي. ففي ظل الاتفاقات الدولية تفرض الدول الأعضاء تعريفة موحدة ، وتُفاوض كعضو واحد قوي ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي ظل منذ تأسيسه يتفاوض مع بقية الدول بوصفه دولة واحدة بما ساعد في دفع خطوات التكامل الاقتصادي فيما بين دوله الأعضاء.

- اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار من خلال التنويع الإنتاجي وتنويع الاتجاه الجغرافي في الدول أعضاء التكتل.